الأمم المتحدة S/2006/478

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرارين ١٦٥٣ (٢٠٠٦) و ١٦٦٣ (٢٠٠٦)

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٨ من القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦) الذي أشار فيه مجلس الأمن، في جملة أمور، إلى طلبه أن أتقدم بمقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها، وبصورة خاصة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة.

أولا - معلومات أساسية

٢ - منذ بدء الصراع في شمال أوغندا في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أثر ذلك الصراع على مقاطعات كيتغوم، وغولو، وبادر من ''آشوليلاند''، ومنطقة لانغو دون الإقليمية، وبدرجة أقل منطقة تيسو دون الإقليمية. وعلى مدى ٢٠ سنة، كان شمال أوغندا معروفا بالعنف المستمر الذي أطلقه على الشعب جيش الرب للمقاومة، مما أسفر عن مأساة بشرية، وانعدام الأمن بصفة مزمنة، والخروج على القانون، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتهميش قطاعات هائلة من السكان وإفقارها. وفي فترة التسعينيات من القرن العشرين، نقل جيش الرب للمقاومة، حسبما يدعى، أنشطته إلى جنوب السودان ثم إلى منطقة متنزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتاخم الولاية الاستوائية الغربية في السودان.

٣ - وعلى مدى عقدين من الزمن، تسبب جيش الرب في إحداث معاناة هائلة لجماعة آشولي بالدرجة الأولى، وهي المجموعة الإثنية ذاتها التي يدعي أنه يقاتل من أجلها. وأدى ذلك إلى نزوح نحو مليوني شخص، فر معظمهم داخل مناطقهم دون الإقليمية، وظل نحو ١,٥ مليون شخص يعيشون في مخيمات مكتظة على نحو خطير. وتفيد التقارير بأن ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد ماتوا بسبب الصراع الذي طال أمده.

110706 110706 06-41538 (A)

٤ - وعلى عكس ما يحدث في بقية البلد، تدهورت المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب خلال فترة الصراع الممتدة. فالأوضاع المتعلقة بإمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والعدل والتعليم مسجلة في شمال أوغندا أكثر مما هي مسجلة في الأجزاء الأخرى من البلد، في حين تسجل مؤشرات الفقر والتدهور البيئي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أرقاما أكبر. وأصبح من المتعذر على السكان القيام بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وصاروا بالتالي معتمدين بصورة متزايدة على المعونة الخارجية. وطوال سنوات تمرد جيش الرب للمقاومة، تدهورت كثيرا الأحوال المعيشية، في حين تضاءلت فرص البقاء عن طريق الآليات التقليدية.

٥ - وهناك افتقار إلى المعلومات الموثوقة عن قوة جيش الرب للمقاومة وقدراته. ورغم الاعتقاد بأن قوات جيش الرب تقلصت على مدى السنوات الماضية، فإنه ما زال نشطا في مناطق الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان. وبالرغم من انخفاض أعداد أفراده، ما زال جيش الرب يشكل تهديدا حقيقيا لسيادة القانون ويفاقم المشاكل الأمنية القائمة في منطقة البحيرات الكبرى، وهي المشاكل التي تزيد حدتها بسبب عوامل من بينها انهيار السلطة المحلية وآليات إنفاذ القانون. وقد أدى طول فترة انهيار سيادة القانون وإقامة العدالة مدنيا في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب في شمال أوغندا، فضلا عن الاعتماد الزائد على قوات مسلحة غير مدربة تدريبا جيدا، مثل 'وحدات الدفاع المحلية'، إلى زيادة تفاقم الوضع الأمني وإذكاء انعدام ثقة سكان شمال أوغندا بشأن توافر الإرادة والقدرة لدى حكومة أوغندا فيما يختص بحمايتهم.

٦ - وبالنظر إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب، غالبا ما يكون من العسير التمييز بين هجمات ذلك الجيش وأعمال اللصوصية التي ترتكبها عناصر مسلحة ساخطة ومجرمون عاديون. ومن الجدير بالذكر أن الاعتداءات التي يقوم بها جيش الرب هي عند أدنى مستوياتها المسجلة منذ عدة سنوات، وهناك من الأدلة ما يشير إلى تقلص قدراته العسكرية.

٧ - وبالرغم من أن قوة جيش الرب غير معروفة على وجه الدقة، يبدو أنها لا تمثل حاليا سوى بضع مئات من المقاتلين الناشطين، ولا تشكل على ما يبدو قوة عسكرية يعتد بها. ومع ذلك، فقد أثبت أن لديه قدرة على إعادة تجميع صفوفه ومواصلة ارتكاب الفظائع. وعلاوة على ذلك، ما زال جيش الرب يعتبر جماعة إجرامية تمارس العنف ولديه قدرة شديدة على تعطيل حياة السكان المدنيين الموجودين في متناوله، وقوافل المعونة الإنسانية في المنطقة، وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان،

وغيرها من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها العاملة في منطقة البحيرات الكبرى. وإنني أتفق مع مجلس الأمن في رأيه القائل بأن جيش الرب، بهذه الصفة، ينبغي اعتباره تهديدا للسلم الإقليمي.

٨ - وما فتئت الأمم المتحدة يساورها قلق بالغ إزاء أنشطة جيش الرب. وقد بُذلت جهود للتصدي لتلك الأنشطة في نطاق القدرات الموجودة وبالامتثال الصارم لولايات برامج الأمم المتحدة ووكالاتها وبعثاتها العاملة في أوغندا وفي منطقة البحيرات الكبرى. وهذه الجهود يجري الاضطلاع بها دون المساس بمسؤولية حكومة أوغندا عن حماية المدنيين والتصدي للتحديات الناشئة عن الأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش الرب. وقد أثلج صدري في هذا الصدد ما تبذله حكومة أوغندا من جهود على النحو الوارد في الوثيقة المتعلقة بجيش الرب (S/2006/271).

ثانيا – الآثار الناجمة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة

٩ - وفقا لما ذكرته لجنة حقوق الإنسان، اتسم الصراع في شمال أوغندا بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي من جميع الأطراف.

١٠ - ومن الحقوق الأساسية التي يجري انتهاكها بصورة شبه متواصلة الحق في الحياة وفي الحرية وفي الأمان الشخصي. وعلى مدى عقدي تمرد جيش الرب، جعل ذلك الجيش السكان المدنيين هدفا لمعظم أنشطته. وبالرغم من حدوث انخفاض شديد في مستوى العنف الذي يمارسه جيش الرب ضد المدنيين ما زال ذلك العنف مستمرا، بما فيه خطف الأطفال والبالغين، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي والجنساني الذي غالبا ما يكون في شكل اغتصاب وتعذيب. وما زالت التقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المعاونة لها. ومما أسهم في حدوث الانتهاكات أيضا عدم انتظام دفع المرتبات لقوات الأمن الحكومية، وبصفة خاصة، 'وحدات الدفاع المحلية' التي يشار إليها باسم ''رماة السهام'' في تيسو وباسم ''أموكا'' في لانغو. ومعظم هذه الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخوف من عمليات الانتقام، وعدم وجود أدلة مؤكدة، وانعدام الثقة في النظام القضائي القائم. ومع ذلك، فإن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يقوم حاليا بالتحقيق في عدد من مثل هذه الحالات التي يدعى فيها بحدوث انتهاكات ضد المدنيين على أيدي قوات الأمن. ومن أكثر حقائق الحياة إزعاجا للمدنيين في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب استخدام التعذيب على نطاق واسع. وبصفة منتظمة، يفيد الأشخاص الذين اختطفهم سابقا جيش الرب بتعرضهم لإساءة المعاملة

أثناء احتجازهم، بما في ذلك الضرب المبرح والتعذيب البدني والنفسي. كما حُصل على عدة تقارير من المدنيين الذين احتجزتهم قوات الأمن تفيد بإساءة معاملتهم.

١١ - وفي عام ١٩٩٦، بدأت الحكومة، كإجراء مؤقت، في نقل السكان المدنيين إلى مخيمات محمية في ''آشوليلاند''، لكفالة سلامتهم من هجمات جيش الرب، والأهم من ذلك، لحماية أطفالهم من الاختطاف. وبعد عشر سنوات، ما زال السكان المشردون داخليا موجودين في أكثر من ٢٠٠ مخيم، في ظل حظر التجول مع تقييد حرية تحركاتهم في حدود دائرة أمنية معينة حول المخيم. وبالإضافة إلى ذلك، تتسم الشرطة المدنية والمؤسسات القضائية بالضعف وينعدم وجودهما في المناطق الريفية النائية في شمالي أوغندا. وإمكانية الوصول إليهما محدودة للغاية، لأسباب أمنية ولوجيستية واقتصادية. كما أن العديد من المدنيين الذين أجرى مراقبو حقوق الإنسان مقابلات معهم في السنين الأخيرة يشكون أيضا في نزاهتهما.

١٢ - وتشكل مدة إقامة المشردين داخليا في المخيمات وأوضاعهم تحديا فريدا بالنسبة للتمتع بحقوقهم. ومن دواعي القلق البالغ عدم قدرة هؤلاء على الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم والحكم على الأمور بصورة مستنيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية في أماكن إقامتهم الأصلية.

١٣ - كما أدى الصراع الدائر في شمال أوغندا إلى إحداث تحول في الأدوار التقليدية للجنسين في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. فقد تقوض دور الرجل في الأسرة، ولكن المهام التقليدية للمرأة ظلت دون تغيير. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المرأة في بعض الحالات بدور رب الأسرة المعيشية. وهي ربة لأكثر من ربع الأسر المعيشية في مخيمات المشردين داخليا في شمال أوغندا. وهناك شعور متزايد بالإحباط، ولا سيما من جانب السكان الذكور، الذين لم يعد بإمكانهم حماية أسرهم؛ وكثيرا ما يتحول هذا الشعور بالإحباط إلى غضب ويؤدي إلى زيادة العنف المترلي ضد المرأة.

١٤ - وتتعرض النساء والفتيات في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب إلى مختلف أشكال العنف الجنسي والجنساني، مثل الاغتصاب والزواج القسري والاسترقاق والقتل والتعذيب والتشويه والتجويع. وقد عاد من الأدغال نحو ١ ٠٠٠ من الفتيات برفقة أطفال ولدوا نتيجة لحمل من ذكور جيش الرب. وبالإضافة إلى الانتهاكات التي يرتكبها جيش الرب، كثيرا ما تتعرض النساء، حسب ما تفيد التقارير، إلى مضايقات من قوات الأمن الحكومية. ويفسر غياب الشرطة المدنية المدربة على التصدي للعنف والاستغلال الجنسي، وعدم وجود إطار قانوني كافٍ، وغياب خدمات الوقاية والدعم في المجالين الطبي والنفسي،

ووجود حواجز اجتماعية، إحجام ضحايا العنف عن الإبلاغ عن أعمال العنف ذات الصبغة الجنسية. وعلاوة على ذلك، لا تتاح في مخيمات المشردين داخليا آليات الإبلاغ والإحالة للفتيات والنساء؛ وفي حالات الاغتصاب، فإن الافتقار إلى مرافق صحية حكومية مأذون لها بإصدار الشهادات الطبية التي تلزم للضحايا قانونيا يشكل عقبة مهمة أمام الإبلاغ والتحقيقات.

١٥ - وما زال الأطفال ضحايا لأعمال العنف وإساءة المعاملة التي يرتكبها جيش الرب في شمال أوغندا وجنوب السودان. وليس بمقدور حكومة أوغندا ولا المجتمعات المحلية ولا الأسر حماية أطفالها من أعمال العنف الرهيبة التي يرتكبها جيش الرب. وبالرغم من حدوث انخفاض شديد في تلك الأعمال في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ما زال اختطاف الأطفال على أيدي جيش الرب مستمرا. ومن ناحية أخرى، انخفض أيضا بصورة ملموسة عدد الأطفال والشبان الذين يهربون من جيش الرب. فقد بلغ عدد الواصلين الجدد في مراكز الاستقبال ٥٧ شخصا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مقابل ٧٢٧ شخصا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي البداية، كانت ظاهرة ''الانتقال ليلا'' بين الأطفال استجابة لعمليات الاختطاف على أيدي جيش الرب. أما في الآونة الأخيرة، فإن الدافع لمشي الأطفال يوميا مسافات طويلة بحثا عن ملاذ آمن أصبح أكثر تعقيدا وكثيرا ما يكون متصلا بالافتقار إلى الحماية داخل الهياكل الأسرية المفككة في كثير من الأحيان. ويقدر أن ٠٠٠ ٢٠ من المختطفين من جميع الأعمار قد عادوا إلى ديارهم. بيد أن الصراع أدى إلى تمزق النسيج الاجتماعي. ويُعد أكثر آثار هذا التمزق فظاعة إخفاق الأسر والمجتمعات المحلية في استيعاب المختطفين السابقين والأطفال المولودين في الأسر.

١٦ - كما تنتشر الأمية وسوء التغذية والأمراض بين الأطفال، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا. وهناك أيضا نقص في أسباب الراحة الاجتماعية الأساسية والهياكل الأساسية، الأمر الذي يجعل نوعية الحياة داخل تلك المخيمات مدعاة للأسى. ومن ثم، فليس من المستغرب أن يكون معدل الوفيات أعلى كثيرا من عتبة الطوارئ في المخيمات بجميع أنحاء شمال أوغندا.

١٧ - أعاقت أنشطة جيش الرب للمقاومة جهود المجتمع الدولي لمجابهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في المنطقة. فقد تأثرت إلى حد كبير العمليات الإنسانية، ولا سيما جهود الوصول إلى السكان المحتاجين في شمال أوغندا وجنوب السودان. وتفتقر مساحات شاسعة من المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة إلى نظم الرعاية

الصحية الأساسية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية والتحصين. ولا يتسنى دعم عودة العائدين وإدماجهم سوى بطريقة عشوائية.

ثالثا – تقييم بعثات الأمم المتحدة وقدراتها

ألف – بعثة الأمم المتحدة في السودان

١٨ – نُشرت بعثة الأمم المتحدة بهدف تقديم الدعم للأطراف خلال تنفيذ اتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ففي مجال الأمن، تنحصر الولاية الحالية للبعثة، بموجب القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، في المهام التالية:

(أ) مراقبة ورصد تحركات الجماعة المسلحة السودانية وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار؛

(ب) المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية، في نطاق قدرات البعثة وفي مناطق نشرها، من أجل العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا ومن أجل المساعدة الإنسانية؛

(ج) القيام في إطار التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، ودون المساس بمسؤولية السلطات السودانية، لحماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين الآخرين، بمن فيهم المدنيون المعرضون لخطر العنف البدني الوشيك.

١٩ – وبموجب هذه الولاية، تعمل البعثة بالتكوين والتشكيل المعتادين للقوة وفقا للفصل السادس من الميثاق، ولا يوجد تحت تصرفها سوى أصول قوية قليلة للغاية. وقد شُكل هيكل العنصر العسكري بطريقة تمكن من تقديم الدعم والأمن لأنشطة الرصد والتحقق المضطلع بها بموجب اتفاق السلام الشامل، وليس لتنفيذ عمليات قد تتطلب قدرات هجومية. وفضلا عن ذلك، فإن نشر جنود بعثة الأمم المتحدة في السودان البالغ عددهم ٧٠٠ جندي والموزعين بقوام محدود في عشرة مواقع في شتى أنحاء المنطقة الاستوائية – وهي منطقة بحجم النمسا – تم في الأساس لغرض توفير الحماية لمنشآت الأمم المتحدة وأفرادها، وتوفير حراسة عسكرية لمرافقة مراقبي للأمم المتحدة العسكريين، واللوجستيات، ولإزالة الألغام، وحراسة المعدات المملوكة للوحدات وقوافل المساعدة العسكرية. وينحصر العتاد الجوي حاليا في ثلاث طائرات نقل عمودية غير مجهزة بقدرات هجومية. أما وحدة طيران هذا القطاع التي من شأنها أن توفر قدرة نقل إضافية، فلا تزال في طور التأسيس في منطقة البعثة.

٢٠ - وقد حث مجلس الأمن في قراره ١٦٦٣ (٢٠٠٦)، بعثة الأمم المتحدة في السودان على ''الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها'' في مواجهة جيش الرب للمقاومة. والتشكيل الحالي لبعثة الأمم المتحدة في السودان يسمح للبعثة بالاضطلاع بدوريات منتظمة للمراقبين العسكريين، في مناطق جيش الرب المعروفة. وهذه الدوريات ترافقها عناصر قليلة للحماية؛ ونظرا لحجمها ونطاقها وولايتها، ينحصر دورها في استعمال حد أدنى من القدرات الدفاعية.

٢١ - وتجدر الإشارة أيضا أن اتفاق السلام الشامل (الباب ١٢ من بروتوكول وقف إطلاق النار الدائم) ينص صراحة على أن تتحمل أطراف الاتفاق المسؤولية الكاملة عن التعامل مع الجماعات المسلحة الأجنبية. وينبغي أن تتفق أطراف ذلك الاتفاق على أي عملية عنيفة ضد جيش الرب للمقاومة أو أي جماعات مسلحة أجنبية أخرى داخل منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان. ومثل هذه العملية تتطلب ولاية موسعة، إلى جانب تعزيز تشكيل القوات، وتحتاج إلى أصول قوية ومعدات متخصصة ومعلومات استخبارية آنية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في المنطقة الاستوائية بجنوب السودان، شرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في تنفيذ ترتيبات غير رسمية سمحت لها أن تجتمع دوريا مع ممثلي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان للاتصال وتقاسم المعلومات التي تجمعها دوريات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وتعقد اجتماعات أسبوعية مع كلتا المؤسستين العسكريتين بغرض التنسيق المشترك. ومع اكتمال نشر البعثة في المنطقة الاستوائية، ستصبح قادرة على زيادة تعزيز تبادل المعلومات داخلها وعلى وضع نهج متسق للتعامل مع مسألة جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجوانب المتصلة بالإعلام الجماهيري. وستعزز البعثة أيضا قدرتها على تبادل المعلومات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في أوغندا بشأن المسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة ذات الصلة بتلك الأطراف كما تجتمع البعثة بانتظام مع الدبلوماسيين الأوغنديين ومع مكتب التنسيق التابع لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في جوبا.

٢٣ - ووفقا لما نصت عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي السودان وأوغندا، التي تشمل أيضا حكومة جنوب السودان، تقوم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المدعومة جويا بعمليات في المنطقة الاستوائية ضد جيش الرب للمقاومة. بيد أن مذكرة التفاهم المذكورة انتهى أجلها في وقت سابق من هذا العام و لم تجدد بعد. ويقدر القوام المشترك للوجود العسكري للقوات

المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في المنطقة الاستوائية بنحو ٠٠٠ ٥٠ فرد. ومقابل ذلك يبلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان نحو ٧٠٠ جندي ولديها قدرة احتياطية صغيرة.

٢٤ - وعموما، يعد الخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة جانبا واحدا من حالة انعدام الأمن العام في المنطقة الاستوائية. وهناك مزاعم بأن ذلك الجيش قد شن عددا من الهجمات منذ بداية عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، تجدر الإشارة أنه من الصعب التفريق بين الهجمات التي يشنها جيش الرب وأعمال اللصوصية التي ترتكبها العناصر غير التابعة لذلك الجيش في المنطقة. وفي ١٩ آذار/مارس، قامت مجموعة يتراوح عددها بين ٨٠ و ١٥٠ فردا مسلحا، يعتقد أنهم عناصر من جيش الرب، بمهاجمة أربع منشآت بمدينة يامبيو، بالقرب من الحدود السودانية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، واشتبكت مع الوحدة البنغلاديشية الصغيرة المؤلفة من ٣٧ فردا. وفي نفس الوقت، أغارت تلك المجموعة على مواقع لمنظمات غير حكومية بحثا عن معدات اتصالات ومؤن. وفي أعقاب التدهور الأخير في الحالة الأمنية، قيدت البعثة التحركات غير المصحوبة بالحراسة المسلحة في جنوب السودان، مما أثر بصورة واضحة على توصيل المساعدات الإنسانية وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وكان له تأثير سلبي للغاية على حياة سكان جنوب السودان.

٢٥ - وليست لدى البعثة صلاحية تخولها اعتقال الأشخاص، ولا يمكنها سوى احتجاز من يهاجمون أو يهددون بمهاجمة موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، والسكان المحليين القاطنين في المناطق المجاورة لمنشآت الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار قدرات تلك البعثة بالذات التابعة للأمم المتحدة على توفير الحماية. ويتعين تسليم المحتجزين في الحال إلى السلطات السودانية. ومع أن السودان ليس دولة طرفا في نظام روما، فقد وقع مع المحكمة الجنائية الدولية مذكرة تفاهم يتعهد فيها بتسليم قادة جيش الرب الذي توجه ضدهم التهم على لاهاي.

باء - بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٦ - باستثناء الاعتداء المميت الذي شنه جيش الرب على أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وأدى إلى وقوع ضحايا بين حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك ثمانية قتلى، يبدو أن ذلك الجيش لا يمارس أي نشاط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك دلائل على أن قادة آخرين من جيش الرب سينتقلون إلى منتزه غارامبا وإلى المنطقة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، بحثا عن ملاذ آمن، في أعقاب

قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر قوة بقيادة فنسنت أوتي. ويعتقد أيضا أن السيد جوزيف كوني يوجد حاليا في المنطقة نفسها، على الرغم مما قيل عن وجوده في جنوب السودان في أيار/مايو ٢٠٠٦. ووجوده في جنوب السودان قد يفسر الهجوم الذي زُعم أن جيش الرب قد شنه على مشارف مدينة جوبا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الذي راح ضحيته تسعة قتلى مدنيين.

٢٧ - وقد أوكلت لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) والقرارات التالية، مهام تشمل في جملة أمور، استخدام القوة لردع الهجمات التي يمكن أن تهدد العملية السياسية ولضمان حماية المدنيين. وتقوم البعثة أيضا بالمهام التالية، دعما لحكومة الوحدة الوطنية والانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية: مساعدة السلطات الكونغولية في الحفاظ على النظام؛ والمساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية التي يجري في ظلها تقديم المساعدة الإنسانية؛ ودعم عمليات نزع أسلحة المقاتلين الأجانب التي تتم بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمساهمة في إنجاز العملية الانتخابية بنجاح عن طريق المساعدة في تهيئة بيئة آمنة من أجل إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية؛ والمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ومواصلة التعاون مع الجهود الرامية إلى كفالة تقديم الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

٢٨ - ومع اقتراب موعد الانتخابات، سيتعين إعطاء الأولوية القصوى لتهيئة بيئة آمنة للعملية الانتخابية. وستحد هذه العملية مؤقتا من إمكان تكريس استعمال أصول بعثة منظمة الأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لملاحقة مجموعات المسلحين الأجانب، التي من قبيل جيش الرب للمقاومة، الذي يعتبر حسب التقديرات غير قادر على عرقلة العملية الانتخابية بدرجة كبيرة. وتجدر الإشارة أن الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يعاني من أفعال آلاف من أفراد جماعات المايي مايي التي ترهب السكان في كاتانغا، وتقوم آلاف من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بنفس الأعمال في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والجماعات المسلحة المارقة في إيتوري. وتبقى حماية السكان في هذه المناطق وضمان أمنهم مهمة صعبة للغاية لكل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ظل القدرات المحدودة المتاحة لهما.

٢٩ - وفي هذا الصدد، فإن الوجود العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من منتزه غارامبا الوطني قد أعيد نشره في بونيا لمواصلة العمليات العسكرية ضد بقايا جماعات إيتوري المسلحة. وستتواصل في القريب العاجل

عمليات تلك البعثة لدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وتحتفظ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بكتيبة بالقرب من منتزه غارامبا الوطني، وتعتبر هذه الكتيبة، وفقا لتقديرات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كافية لدرء خطر جيش الرب للمقاومة. وتقف البعثة على استعداد لتقديم دعم لوجستي، في حدود قدرتها ولفترة زمنية محدودة، خلال العمليات.

٣١ - وتدرك البعثة أن من مهامها احتجاز قادة جيش الرب للمقاومة الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية التهم؛ وستسعى البعثة للقيام بذلك إذا صادفتهم في أثناء قيامها بالواجبات الموكلة إليها. وسيتم في الحال تسليم قادة جيش الرب الذين يقعون في الأسر إلى السلطات الكونغولية، إذ ينتظر من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحكم كونها دولة طرفا في نظام روما الأساسي وأبرمت اتفاقات أخرى مع تلك المحكمة أن تسلم المتهمين إلى لاهاي لمواجهتهم بالتهم. وكما سبقت الإشارة، ستتواصل العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاربة الجماعات المسلحة الأجنبية، بما فيها جيش الرب للمقاومة، وذلك بقدر ما تسمح قدرة البعثة وولايتها.

رابعا - ملاحظات

٣٢ - يعزز تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان فرص إحلال السلام في شمال أوغندا. إلا أن السلام لن يقدم كل الحلول للتحديات التي نشأت خلال عقدين من الصراع. ويلزم أن يعالج المزيد من الجهود التي يبذلها كل المعنيين الأسباب الجذرية للصراع في شمال أوغندا. فبناء الثقة المتبادلة على جميع صُعُد التفاعل بين الحكومة وجماعة آتشولي، ودعم عملية المصالحة المقبولة من جميع أصحاب المصلحة، سيساعدان على التصدي لإمكانية الانتكاس إلى أزمة وطنية أخرى.

٣٣ - وتظل التوقعات الحالية بشأن حدوث تسوية سياسية للصراع في شمال أوغندا غير مؤكدة. فبينما تعثرت عملية الوساطة من أجل السلام المرتبطة ببيتي بيغومبي، ينقسم الرأي العام الدولي بشأن ما إذا كان هذا الجانب أو ذاك سيظهر إرادة كافية من أجل السعي إلى حل سياسي.

٣٤ - ويعد الأثر الإقليمي للتمرد سببا للمزيد من القلق. فقد أبطأ ما يقوم به جيش الرب للمقاومة من هجمات وعمليات اختطاف في جنوب السودان الأعمال الإنسانية، بل يمكن

أن يقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد أبرز الاشتباك بين حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في متنزه غارامبا الوطني الحاجة إلى إجراء إعادة تقييم إضافية للتهديد الأمني الناشئ عن وجود جماعات مسلحة إضافية في في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير المستقر.

٣٥ - وإنني أُرحب بتجديد التزام حكومة أوغندا ومجلس الأمن بمواجهة الحالة في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة. كما أُحيط علما بالإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ اثنان من كبار الوزراء بحكومة أوغندا عن الحالة التي أحدثها جيش الرب للمقاومة في المنطقة، وبمقترحاتهما بشأن النحو الأمثل للتعامل مع تلك الحالة. ونظرا للهجمات الأخيرة في جنوب السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثمة حاجة عاجلة لقيام جميع أصحاب المصلحة بصياغة استجابة متسقة للتهديد الأمني الذي يفرضه جيش الرب للمقاومة. وأود تكرار القول بأن الحل لهذا الصراع الذي طال أمده يكمن في اتباع نهج منسق بشكل جيد ويعالج الأسباب الجذرية للصراع، بالإضافة إلى آثاره الإقليمية.

٣٦ - وتمتد الأزمة في شمال أوغندا لما هو أبعد من المواجهة بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية، وما يشنه هذا الجيش من إرهاب ضد السكان المدنيين. فالأزمة يغذيها جزئيا الاستياء العام لدى سكان شمال أوغندا إزاء ما يمرون به من إقصاء اقتصادي وسياسي واجتماعي. ومع ترك ذلك الاستياء الطويل الأمد دون حل، سيستمر في إعادة توليد الظروف التي أسفرت عن التمرد الأولي عام ١٩٨٦. ومن ثم، تتحمل حكومة أوغندا المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة في شمال أوغندا، وأبعادها الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، والمشاكل السياسية الكامنة وراءها.

٣٧ - ويبقى قرار إجراء حوار وطني بيد حكومة أوغندا. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدتها في هذا الصدد.

٣٨ - ويعتقد أن اتهام المحكمة الجنائية الدولية خمسة من قادة جيش الرب للمقاومة، ومن بينهم جوزيف كوني وفينسنت أوتي، قد زاد من صعوبة التواصل معهم للدخول في مفاوضات. إلا أن اتصالات جرت مؤخرا بين حكومة جنوب السودان والسيدين كوني وأوتي، بعلم واضح من حكومة أوغندا، توحي بإمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض مع جيش الرب للمقاومة. لكن مثل هذه الاتصالات تثير كذلك مسائل الإفلات من العقاب ومسؤولية سلطات جنوب السودان عن اعتقال الأفراد المتهمين من قبل المحكمة.

٣٩ - وتظل هناك حاجة إلى وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتسم بالمصداقية والجاذبية، ويمكنه مساعدة حكومة أوغندا على تلبية احتياجات المحاربين السابقين، ولا سيما النساء والقُصَّر والمعوقين. ولدى القيام بذلك، من الضروري أن تكفل هذه المساعدة تعزيز إعادة الإدماج الكامل لمحاربي جيش الرب للمقاومة السابقين في المجتمعات المحلية التي سيعودون إليها، وعدم زيادة اغترابهم من خلال تمييزهم على الفئات الضعيفة الأخرى غير المرتبطة بالقوى المحاربة.

٤٠ - ولن يجري إنهاء حالة الطوارئ الإنسانية حتى تتهيأ الظروف الأمنية الضرورية على الأرض. وسيتطلب ذلك بناء الثقة بين سكان شمال أوغندا والجيش الوطني الذي ارتبط بمعاناة هذه المجتمعات المحلية.

٤١ - وألاحظ، مع الارتياح، تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الخارجية وحكومة أوغندا بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية لتحقيق تسوية للصراع في شمال أوغندا. ويعد بدء عمل لجنة الرصد المشتركة يوم ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ في كمبالا ذا أهمية شديدة. ومن دواعي الأمل أن تلك اللجنة، بوصفها آلية لتنفيذ خطة الطوارئ للأنشطة الإنسانية في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة بشمال أوغندا، تجمع بين الحكومة والمانحين ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها في مجال العمل الإنساني لمعالجة المتطلبات الفورية للمساعدات الإنسانية وللمصالحة في شمال أوغندا. وإنني أحُث حكومة أوغندا على الالتزام الكامل بتنفيذ الخطة.

٤٢ - وعلى الرغم من بدء الحكومة العمل بالسياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا، والتزام السلطات بوضع آليات أفضل من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في شمال أوغندا، تظل هناك تحديات خطيرة أمام ضمان حماية المدنيين المتضررين من أنشطة جيش الرب للمقاومة. وإنني أشجع الحكومة على القيام، بدعم وتعاون من قبل المجتمع الدولي، بتوفير الموارد الكافية لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا تنفيذا وافيا بالمراد.

٤٣ - وتستند العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحكومة إلى مذكرة التفاهم الموقعة خلال زيارة المفوضة السامية إلى أوغندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهي تنص على تعزيز وحماية شاملين لولاية المفوضية في جميع أنحاء البلد. وتتسم العلاقات حتى الآن بأنها بناءة، بما في ذلك من حيث الحوار والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في قطاع الأمن، التي من قبيل دعم تدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة، مع إمكانية شمول إدارة نظام السجون أيضا، على تناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالتعاون مع لجنة أوغندا لحقوق الإنسان، شاركت المفوضية في إنشاء مراكز للتعاون المدني - العسكري

بجميع مقاطعات شمال أوغندا، الغرض منها تعزيز حماية المدنيين وتحسين علاقاتهم بقوات الأمن.

٤٤ - وتساند الأمم المتحدة استعمال السبل والوسائل السلمية لمواجهة التحديات التي أوجدتها أنشطة جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى. فالحل العسكري لمشكلة جيش الرب للمقاومة يثير قلقا بالغا لكون العديد من مقاتليه أطفالا مخطوفين وجنودا دون السن القانونية ممن أجبروا على القتال بعد تهديدهم بالموت. وسوف يكون التفاوض بشأن استسلامهم هو الوسيلة الأنسب لمعالجة مشكلة المحاربين الأطفال، بل ينبغي أن يكون الحل المقترح.

خامسا - التوصيات

٤٥ - دعا العديد من الدول الأعضاء إلى إنشاء فريق خبراء للكشف عن مصادر الدعم المادي والمالي لجيش الرب للمقاومة. وإنني أدعو الدول الأعضاء والحكومات في المنطقة إلى القيام، كلها أو فرادى، بدراسة ما يمكن أن تتخذه من إجراءات إزاء مصادر تمويل جيش الرب للمقاومة. وفيما يتعلق بفريق الخبراء، أترك لمجلس الأمن تقرير فرص إنشاء آلية جديدة. إلا أن أحد الخيارات قد يتمثل في الاستخدام الكفء للأفرقة القائمة العاملة بالمنطقة وتوسيع نطاق ولاياتها لتشمل التحقيق فيما يخص قنوات دعم وإمداد جيش الرب للمقاومة.

٤٦ - كما ألاحظ التزام حكومة أوغندا وبلدان الفريق الأساسي بوضع الخطة الوطنية للسلام والإنعاش والتنمية لشمال أوغندا في صيغتها النهائية. وهذه الخطة ستُدمج معا المشاريع السابقة الموضوعة للمناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة وستوفر إطارا لمشاركة دولية في الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية لتمرد ذلك الجيش وآثار ذلك التمرد. ومن أجل كفالة السيطرة الوطنية على تلك الخطة وجعلها أداة لبناء السلام، فإنني أحث الحكومات على إشراك قيادات المجتمعات المتضررة في شمالي أوغندا إشراكا فعالا. كما أحث مجلس الأمن على تأييد هذا الجهد ودعم تنفيذ الخطة.

٤٧ - ويمكن للدور الموسع للفريق الأساسي أن يمثل دعما قيما لحل شامل على الأرض. وإنني أشجع الفريق الأساسي على مواصلة تعاونه النشط مع حكومة أوغندا. كما أشجع الدول الأعضاء المشتركة في الفريق الأساسي على تعزيز تعاونها، والسعي الحثيث من أجل تحديد جدول أعمال موحد شامل من أجل تقديم المساعدة إلى شمال أوغندا.

٤٨ - بالإضافة إلى ذلك، أحث الفريق الأساسي على العمل مع حكومة أوغندا بشأن المسائل المتعلقة بإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لمحاربي جيش الرب للمقاومة

السابقين وتقديم المساعدة للمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المتضررة داخل الإطار الأعم لمعالجة محنة الجماعات المشردة داخليا. ومن الضروري اتباع سياسة متسقة من أجل تشجيع غير المتهمين من حاملي الرُتَب المتوسطة والدنيا في جيش الرب للمقاومة على الفرار من الخدمة والسعي إلى إعادة الإدماج. ويجب أن تستند هذه السياسة إلى قانون العفو الأوغندي القائم، الذي يكفل سلامة المحاربين السابقين وتكافؤ فرصهم في التقدم الاجتماعي – الاقتصادي مع فرص الفئات الضعيفة الأخرى.

٤٩ – وتعد لجنة العفو الأوغندية آلية قانونية مناسبة بإمكانها أن توفر بعض المزايا عند معالجتها للتعقيدات الناشئة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة. غير أنه ينبغي للجنة أن تتبع نهجا قويا وعمليا لحل المشاكل والعنف المتعلقين بعملية العفو، والبدء في القيام بأنشطة متابعة لتلبية احتياجات مقاتلي جيش الرب للمقاومة السابقين والمختطفين. ومما يتسم بأهمية خاصة القيام دون تأخير بتحديد إطار ومبادئ توجيهية مناسبين لمساعدة لجنة العفو وشركائها على تهيئة فرص اجتماعية – اقتصادية والإنفاق عليها. وينبغي أن يرتكز عمل اللجنة على نظام قوي لإدارة المعلومات. ونظرا لما لتمرد جيش الرب للمقاومة من آثار مدمرة على السكان المدنيين في شمال أوغندا، ينبغي إيجاد طاقات ميدانية قوية مع توفير خدمات الدعوة والمشورة ذات المستوى المهني المرتفع. وسيؤدي ذلك إلى مساعدة المجتمعات المحلية والأسر والأفراد الذين أضيروا من تمرد ذلك الجيش على التغلب على التجربة المؤلمة والعودة إلى حياتهم المعتادة. وستكون الأمم المتحدة على استعداد لتكملة جهودها بمشورة وخبرة تقنية. وأود التشديد على أنه بدون دعم قوي من المانحين، قد لا يصبح بالإمكان تنفيذ هذه المبادرات في حينها وبشكل مستمر، ولذلك أتوجه إلى جميع المانحين المحتملين بالنداء لتقديم الدعم الفوري لجهود لجنة العفو في هذا المجال.

٥٠ – وقامت بعض الدول الأعضاء ودوائر المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال أوغندا بالدعوة لفكرة تعيين مبعوث رفيع المستوى لمساعدة الحكومة الأوغندية على معالجة الوضع الناشئ عن أنشطة جيش الرب للمقاومة. ووافق الرئيس يويري موسيفيني من حيث المبدأ على فكرة المبعوث الرفيع المستوى، ولكن لا يزال من المتعين إقرار ولاية مثل هذا المبعوث. وتبدو حكومة أوغندا مترددة في قبول مبعوث خاص يتولى معالجة المسائل المحلية. وأود القول على سبيل النصيحة إنه لكي يصبح المبعوث فعالا ينبغي له أن يعمل مع حكومة أوغندا، بدعم من الفريق الأساسي وبالتشاور مع العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل التوصل إلى تسوية للصراع يجري التفاوض بشأنها وتؤدي إلى مصالحة وطنية. وينبغي أيضا للمبعوث أن يتكفل بمعالجة الشواغل الأمنية لحكومات المنطقة الناشئة عن وجود جيش الرب للمقاومة داخل حدودها، وبمواءمة ردودها.

٥١ - وبينما أسلِّم بالتهديد الذي يشكله وجود جيش الرب للمقاومة، أود التأكيد مجددا على أنه نظرا لأن بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لديهما بالفعل مهام مفعمة بالتحديات يتعين الاضطلاع بها في المنطقتين المسؤولتين عنهما، يتعين عليهما أن توجها طاقاتهما ومواردهما أساسا لمواجهة تلك التحديات. فبعثة الأمم المتحدة في السودان في المرحلة الأخيرة من انتشارها، بينما لا يزال تنفيذ اتفاق السلام الشامل يواجه مصاعب جمة. وعلاوة على ذلك، اضطلعت البعثة بأعمال التخطيط الأولى لتوسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة لتشمل دارفور وهي تواصل الاستعداد لتلك العملية، حسب الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦)، بينما يجري تعبئة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالكامل لكي تدعم جهود سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم عملية انتخابية موثوق بها وخالية من العنف، التي ستبدأ في تموز/يوليه وتمتد إلى أيلول/سبتمبر على الأقل.

٥٢ - وتدخل معالجة الآثار الإقليمية لأنشطة جيش الرب للمقاومة في نطاق المسؤولية الوطنية لحكومات المنطقة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم المساعدة، في إطار ولايتيهما الحالية وقدراتهما، ولكن لا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما بديلا عن السلطات في المنطقة المتأثرة بنشاط جيش الرب للمقاومة في مجال حفظ القانون والنظام.

٥٣ - وفور بلوغ بعثة الأمم المتحدة في السودان كامل طاقتها التشغيلية، ستصبح قادرة، في نطاق قدراتها الفعلية وامتثالا لقواعد الاشتباك، على إقامة إطار أكثر اتساما بالصفة الرسمية للدوريات العسكرية البرية المدعومة بالطائرات العمودية، رهنا بتوافرها، مما سيوفر بيئة آمنة لعمليات الأمم المتحدة، وييسر تقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وجعل المنطقة أقل ملاءمة لنشاط جيش الرب للمقاومة وغيره من العصابات الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك بغض النظر عن القيود العملياتية المشددة المبينة أعلاه.

٥٤ - وينبغي التأكيد على أن لدى بلدان المنطقة قدرة هائلة على التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة. وإذا ما توصلت حكومات المنطقة إلى طريقة يمكن أن تحظى بموافقة متبادلة لتعزيز التعاون على أرض الواقع فيما بين قوات أمنها، سيكون بإمكانها إقامة قاعدة صلبة للتعامل بصورة أكثر فعالية مع التهديد الصادر عن ذلك الجيش. وسأحثها، مع ذلك، على السعي للتوصل إلى نهج متماسك لمواجهة هذا التحدي، الذي ينبغي أن يستند إلى التمسك الشديد بأحكام القانون الدولي، بما في ذلك احترام حرمة الحدود والمعترف بها دوليا والسلامة الإقليمية للدول المتأثرة بأنشطة جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى غير الشرعية.

٥٥ - وتحقيقا لحسن الجوار فيما بين بلدان المنطقة، ينبغي إخضاع أنشطة ذلك الجيش للفحص والتدقيق من قبل آلية موثوق بها تساعد بصفة مستمرة على إعلام صانعي القرار الوطنيين، وتوجد بالفعل آليات قائمة مثل ''لجنة الثلاثة زائد واحد''، حيث يمكن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين حكومة أوغندا وجيرانها. وفضلا عن ذلك، يوفر الاتفاق الموقع في لواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بين الرئيس جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس يويري موسيفيني رئيس أوغندا الإطار القانوني الأساسي لكلا الجانبين لمناقشة الشواغل الأمنية على حدودهما البرية، والعمل على إقامة تعاون عملي لحل هذه الشواغل. ولذلك، أشجع الحكومتين على إجراء مباحثات ثنائية مفتوحة للتصدي للوضع الراهن. وخلال هذه المحادثات يمكن تناول إمكانية شن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هجوما مباشرا على عناصر جيش الرب للمقاومة الموجودة بصورة غير شرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - وهناك حاجة إلى قيام وكالات الأمم المتحدة بالعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء التي تملك القدرة اللازمة لجمع وتبادل المزيد من المعلومات بشأن جيش الرب للمقاومة. ومن وجهة النظر الأمنية، فإن الاستخبارات الدقيقة والآنية مسألة جوهرية للحد من أنشطة ذلك الجيش واحتمال منعها. وتتبادل بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل المعلومات بانتظام بشأن جيش الرب للمقاومة على المستويات العليا للبعثتين والقطاعات التابعة لهما، وكذلك من خلال خلية مشتركة للتنسيق بشأن الجيش المذكور. وسيمتد نطاق تبادل المعلومات هذا إلى منظومة الأمم المتحدة في أوغندا، عند الاقتضاء. وأود أن أدعو الحكومات ذات القدرة الاستخباراتية على تبادل الاستخبارات مع وكالات الأمم المتحدة والقوات الحكومية في المنطقة عن طريق آليات قائمة بالفعل.

٥٧ - وفيما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن جيش الرب للمقاومة، ترى الأمم المتحدة أن الاتفاق بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية يشكل الأساس لتعاون هام فيما بين الكيانات العسكرية الأساسية. وسيُشكل منتدى موسع لتبادل الاستخبارات بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع المشاركة المحتملة للأمم المتحدة، وسيلة أخرى لإضفاء الصبغة الرسمية على هذا التعاون. ومثل هذا المنتدى سيوفر بصفة منتظمة لجميع الأطراف المعنية معلومات مستكملة عن تحركات جيش الرب للمقاومة ومواقعه وتكتيكاته وهجماته.

٥٨ - وينبغي تشجيع عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لعناصر جيش الرب للمقاومة عن طريق إنشاء آلية رسمية. وعلى الرغم من أن أنشطة ذلك الجيش موجهة بالتأكيد نحو جنوب السودان بدرجة أكبر، فإننا نؤيد إنشاء مكتب للجنة للعفو في هوت أويلي بالقرب من المنطقة التي تفيد التقارير بتواجد جيش الرب للمقاومة بها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون غرضه مماثلا لغرض المكتب القائم في بيني من أجل تسريح عناصر تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية والجيش الوطني لتحرير أوغندا وإعادتها إلى أوطانها؛ ويمكن أيضا النظر في إنشاء مكتب مماثل للجنة العفو في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، فإنني أشجع حكومة أوغندا على بحث فرصة القيام بحملة إعلامية ستبعث بالرسائل المناسبة إلى مقاتلي جيش الرب للمقاومة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدّد على أن التمويل المناسب وتعزيز تنفيذ البرامج يحتاجان إلى الإسراع بتنفيذهما في إطار جهد مشترك للجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء المنفذين.

٥٩ - وينبغي إيلاء أولوية حقيقية لمعالجة حالة الأطفال المتأثرين بالصراع. وممثلي الخاص لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة على اتصال بحكومة أوغندا والفريق الأساسي بشأن مسألة إعادة إدماج الأطفال الجنود التابعين لجيش الرب للمقاومة، وبشأن التصدي لوضع القصَّر المختطفين. وسيواصل الممثل الخاص، الذي زار أوغندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، التركيز على هذه المسائل المعقدة، لضمان بقائها في بؤرة جهود الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة جيش الرب للمقاومة.

٦٠ - وفي ضوء حجم الدمار والتخلف في شمال أوغندا اللذين تسبب فيهما جيش الرب للمقاومة، ينبغي الأخذ بنهج مركز وشامل لمساعدة السلطات الأوغندية على معالجة تحديات الإنعاش والإصلاح، والتنمية المستمرة إذا أمكن. والأمم المتحدة تعمل في تعاون وثيق مع المعنيين بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في شمال أوغندا، في شكل فريق أساسي، وستواصل دعم أنشطة لجنة الرصد المشتركة. ومع ذلك، ينبغي الاضطلاع بتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في معالجة الوضع في شمال أوغندا في سياق خطة السلام والإنعاش والتنمية. ومن المؤمل أن تساعد هذه الخطة في تحديد وتنفيذ المبادرات الإنمائية المستدامة التي ستحسن الخدمات والفرص الاجتماعية - الاقتصادية في شمال أوغندا وتؤدي إلى إنفاق اجتماعي أكثر اتساما بالعدالة من أجل الشمال. وفي هذا الصدد، أناشد المجتمع الدولي، بما فيه الجهات المانحة، مواصلة تقديم دعم متماسك وثابت إلى السلطات الأوغندية خلال وضع الخطة وتنفيذها.